قرار رقم ١٩٦ / ٢٠١٧

نحن رياض أبو غيدا قاضي التحقيق العسكري الأول،

لدى التدقيق،

وبعد الاطلاع على ورقة الطلب رقم ٢٠١٧/٩٨٠٣ تاريخ ٢٠١٧/٥/٣،

وعلى مطالعة مفوّض الحكومة المعاون في الأساس تاريخ ٢٠١٧/٦/٥،

وعلى الأوراق كافة،

تبيّن أنه أُسند إلى المدعى عليهم:

١- منصور علي جمال الدين، والدته زينب، مواليد ١٩٧٦، لبناني، أُوقف احتياطياً بتاريخ ٢٠١٧/٥/١ وتُرك لقاء سند إقامة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٥،

٢- محمد علي جمال الدين، والدته زينب، مواليد ١٩٧٩، لبناني،

٣- عبد الخالق علي جمال الدين، والدته زينب، مواليد ١٩٧٣، لبناني،

٤- كل من يظهره التحقيق،

بأنه في محلة ضهر البيدر، وبتاريخ ٢٠١٧/٥/١، أقدم المدعى عليه منصور علي جمال الدين على معاملة عناصر قوى الأمن الداخلي بالشدة وأقدم المدعى عليهما محمد وعبد الخالق علي جمال الدين على مقاومتهم مقاومة سلبية كما أقدم سائر المدعى عليهم على تهديدهم أثناء الوظيفة وعلى شتم الإدارات العامة، الجرائم المنصوص عنها في المادة /٣٨١/ من قانون العقوبات للمدعى عليه منصور جمال الدين والمادة /٣٨٠/ منه للمدعى عليهما محمد وعبد الخالق جمال الدين والمادّتين /٣٨٣/ و/٣٨٦/ من القانون عينه لسائر المدعى عليهم،

وبنتيجة التحقيقات المجراة تبيّن ما يلي:

هامش

أولاً: في الوقائع

أنه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١ وأثناء مرور فان نوع سانغ يونغ يحمل الرقم ٣٧٣٢٣٣/م بقيادة المدعو حسن نصري سلهب على حاجز ضهر البيدر يقلّ ركّاب بالأجرة وبداخله مناصرون للحزب الشيوعي اللبناني ولدى إمساك المدعى عليه محمد علي جمال الدين بعلم للحزب المذكور خارج الفان ووصوله إلى عنصر التوجيه مسلك بيروت البقاع طلب منه إدخال العلم لعدم صدمه به فرفض حامل العلم ذلك باعتبار أن هذا الطلب يشكّل إساءة إلى للحزب المذكور فتمّ توجيه الفان إلى باحة التفتيش ورفض المدعى عليه المذكور تسليم هويّته فطُلب منه الصعود إلى مبنى الحاجز فتمّ ذلك ولحقه شقيقاه المدعى عليهما منصور جمال الدين وعبد الخالق جمال الدين، ولدى التعامل معهم من قبل ضابط الدوام والعناصر الموجودين حصل تلاسن بسبب رفض المدعى عليه منصور جمال الدين عدم التحدّث عبر الهاتف الخليوي ولدى محاولة سحب الهاتف منه رفض تسليمه وقاوم بالشدة الضابط المسؤول ما أدّى إلى حصول إشكال وتضارب فأُصيب هذا الأخير من جرّاء ذلك بجروح نُقل على أثرها من قبل عناصر الصليب الأحمر اللبناني إلى مستشفى رياق للمعالجة، وبناءً على إشارة مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر بوشرت تحقيقات أوّلية في الموضوع،

وفي التحقيق الأوّلي، أفاد ضابط الدوام الملازم في قوى الأمن الداخلي إيلي أبو رجيلي أنه لدى وصول المدعى عليهم إلى غرفة رتيب الخدمة أعلمه هذا الأخير عبر الجهاز أنه يوجد خلاف معهم كونهم معتبرين أن الإجراءات التي طُلبت منهم تستهدف الحزب الشيوعي اللبناني ولدى وصوله إلى غرفة رتيب الخدمة شاهد المدعى عليه منصور جمال الدين يتكلّم على هاتفه الخليوي بطريقة التهديد والصراخ والاستفزاز فطلب منه التكلّم معه حصراً فلم يمتثل لذلك مردّداً عبارة (لا أنت ولا الأكبر منّك بيمنعني إحكي على التلفون)، ولدى اقترابه منه محاولاً سحب الهاتف عن أذنه أقدم المدعى عليه منصور جمال الدين على مقاومته وضربه بيده على عينه اليمنى فتراجع إلى الوراء ومن ثم اقترب منه لتوقيفه فأبدا مقاومة سلبية فتدخّل شقيقه المدعى عليه محمد جمال الدين مناصراً شقيقه لمنع الضابط من توقيفه، عندها تدخّل رتيب الخدمة المؤهّل أوّل طلال الحشيمي وباقي العناصر الموجودين لتثبيت المدعى عليهم، وأثناء قيامهم بتثبيت المدعى عليه منصور جمال الدين سقط هذا الأخير على الأرض وأُصيب بجرح في رأسه فسال دمّه وبعد انتهاء الاشكال تم إجلاس المدعى عليه منصور جمال الدين على كرسي وقال لهم حرفياً (أنا إبن بعلبك حتدفعوا الثمن انتوا وأهلكم)

ومن ثمّ تمّ نقله بواسطة الصليب الأحمر اللبناني للمعالجة، وأنه لا يدري ما إذا كان الجرح الذي تعرّض له المدعى عليه منصور جمال الدين في رأسه ناتج عن الضرب أو بسبب سقوطه على الأرض، وأنه بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢ تقدّم من رئيس مركز زحلة الطبي وبعد معاينته تبيّن وجود رضه في الجهة اليمنى وعلى الرقبة ومُنح استراحة لمدة خمسة أيام،

وأفاد كل من رتيب الخدمة المؤهّل أوّل طلال الحشيمي والرقيب أوّل طوني السكاف والرقيب أوّل باسم عكروش والعريف إيلي الفرزلي والدركي ميلاد داريدو أنه أثناء مرور فان نقل ركّاب نوع سانغ يونغ خارجاً منه أعلام للحزب الشيوعي وكان يوجد علم خلف السائق مباشرة وكاد العلم أن يصطدم بعناصر الحاجز لو تابع الفان سيره، فطُلب من الركاب إدخال العلم كي لا يصطدم بهم فأجابه المدعى عليه محمد جمال الدين من داخل الفان أن ذلك يمسّ بالحزب الشيوعي، فتمّ توجيه الفان إلى باحة التفتيش فطلب من المدعى عليه محمد جمال الدين تسليم هويّته فرفض وأبرزها من بعيد دون تسليمها فناد رتيب الخدمة عبر الجهاز اللاسلكي، عندها طلب رتيب الخدمة إحضاره بالإضافة إلى سائق الفان إلى مكتبه، ولحقه شقيقاه المدعى عليهما الآخران اللذان كانا في الفان أيضاً، ولدى وصولهم إلى مكتب رتيب الخدمة اتصل هذا الأخير بضابط الدوام الملازم أبو رجيلي، ولدى وصول هذا الأخير شاهد المدعى عليه منصور جمال الدين يتكلّم عبر الهاتف الخليوي ويقول لأحد الأشخاص أنه تم توقيفهم على الحاجز بسبب وجود أعلام للحزب الشيوعي اللبناني فطلب منه الملازم عدم التكلّم على الهاتف فلم يمتثل وأجابه المدعى عليه منصور جمال الدين حرفياً (لا أنت ولا الأكبر منّك بيمنعني)، عندها اقترب منه الملازم لسحب الهاتف فبادره المدعى عليه منصور جمال الدين بضربه على عينه، وعلى الأثر تدخّل باقي العناصر لثبيت المدعى عليهم الثلاثة، وتمّ تثبيت المدعى عليه منصور جمال الدين على الأرض فأُصيب بجرح في رأسه، وقد سمع هذا الأخير يقول حرفياً (أنا إبن البقاع بدكن تدفعوا الثمن أنتوا وأهلكم)،

وأفاد المدعى عليه محمد جمال الدين أنه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١ ولدى وصوله إلى حاجز ضهر البيدر على متن فان يقلّ ركّاب بالأجرة وبداخله مناصرون للحزب الشيوعي اللبناني وكان ممسكاً بعلم للحزب المذكور خلف السائق إلى خارج الفان فطلب منهم عنصر التوجيه إدخال العلم لعدم صدمه به فامتنع عن ذلك باعتبار أن هذا الطلب يشكّل إساءة إلى الحزب المذكور فتمّ توجيه الفان إلى باحة التفتيش، وعندها رفض المدعى عليه المذكور تسليم هويّته فأظهرها له من بعيد وطلب التحدّث مع الضابط المسؤول فطُلب منه الصعود إلى مبنى الحاجز فتمّ ذلك

هامش

ولحقه شقيقاه المدعى عليهما منصور جمال الدين وعبد الخالق جمال الدين، ولدى وصول شقيقه منصور إلى غرفة رتيب الخدمة صودف وصول الملازم أبو رجيلي وكان شقيقه يسأل عن سبب توقيفه وما إذا كان بسبب علم الحزب الشيوعي فطلب منه الملازم الهدوء وعندها أقدم شقيقه منصور على الاتصال بأحد الأشخاص وأخبره بأنه تم توقيفهم بسبب العلم، عندها طلب منه الملازم عدم التحدّث على الهاتف وأقدم على سحب الهاتف من يده بالقوة فسقط الهاتف أرضاً بسبب الشدّ بين الطرفين، فطلب منهما الهدوء، ثمّ أقدم الضابط والعناصر الموجودين على شدّ شقيقه منصور على الأرض وأقدموا على ضربهما علماً أنهما لم يبادرا إلى القيام بأي عمل، وبعد إيقاع شقيقه منصور على الأرض بدأوا بضربه ومن ثمّ أقدم بعدها الملازم أبو رجيلي على ضرب شقيقه بالمسدّس على رأسه فسال دمه وتم إسعافه لاحقاً، علماً أن شقيقه منصور لم يقل عبارة (ما حدا ولا الأكبر منّك بيمنعني اتّصل) كما لم يبادر إلى ضرب الملازم، وبعد انتهاء الاشكال قال شقيقه منصور إلى العناصر أنه إبن بعلبك ولم يكن يقصد شيئاً،

وأفاد المدعى عليه عبد الخالق جمال الدين أنه ولدى وصوله إلى حاجز ضهر البيدر طلب منهم عنصر التوجيه إدخال العلم لعدم صدمه به فامتنع شقيقه محمد عن ذلك باعتبار أن هذا الطلب يشكّل إساءة إلى الحزب الشيوعي فتمّ توجيه الفان إلى باحة التفتيش، وعندها رفض هذا الأخير تسليم هويّته فأظهرها له من بعيد وطلب التحدّث مع الضابط المسؤول فطُلب منه الصعود إلى مبنى الحاجز فتمّ ذلك ولحقه شقيقه منصور جمال الدين، ولدى وصول شقيقه منصور إلى غرفة رتيب الخدمة صودف وصول الملازم أبو رجيلي وكان شقيقه يسأل عن سبب التوقيف وما إذا كان بسبب علم الحزب الشيوعي وعندها أقدم شقيقه منصور على الاتصال بأحد الأشخاص وأخبره بأنه تم توقيفهم بسبب العلم، عندها طلب منه الملازم عدم التحدّث على الهاتف فأجابه (ما حدا بيمنعني اتّصل) وأقدم على سحب الهاتف من يده بالقوة فسقط الهاتف أرضاً بسبب الشدّ بين الطرفين، ثمّ أقدم الضابط والعناصر الموجودين على ضرب شقيقه منصور وشدّه على الأرض فسال الدم من رأسه عندها قال للعناصر (أنا إبن البقاع وسوف تدفعون الثمن أنتوا وأهلكن) وتمّ نقله إلى المستشفى للمعالجة، وأضاف بأنه تعرّض للشتم والاهانة من قبل العناصر الأمنية،

وأفاد المدعو حسن سلهب أنه هو من كان يقود الفان ولدى وصوله إلى حاجز ضهر البيدر كان معه مناصرين للحزب الشيوعي فطلب منه عنصر التوجيه إدخال الأعلام كي لا

هامش

يصطدموا في وجهه فأجابه المدعى عليه محمد جمال الدين بالرفض باعتبار أن ذلك يشكّل استفزازاً للحزب الشيوعي فطلب منه العنصر أوراق الفان وتمّ توجيهه إلى باحة التفتيش، ولدى طلب العنصر هويّة المدعى عليه محمد جمال الدين أظهرها هذا الأخير من بعيد وطلب التحدّث مع الضابط المسؤول وتم إصعادهم إلى المبنى دون أي مقاومة ولحق بهما المدعى عليه عبد الخالق جمال الدين ومن ثم المدعى عليه منصور جمال الدين الذي سأل لدى وصوله إلى مكتب رتيب الخدمة ما إذا كان سبب التوقيف هو علم الحزب الشيوعي فحضر الضابط وكان منصور يتكلّم عبر الهاتف الخليوي ويقول أنه تمّ توقيفهم بسبب العلم الحزبي فطلب منه الضابط عدم التحدّث على الهاتف، فأجابه منصور بأنه لا هو ولا الأكبر منه يستطيع منعه من التحدّث عبر الهاتف، عندها حاول الضابط سحب الهاتف من يده بالقوة وحصل شدّ بين الطرفين ولم يشاهد المدعى عليه منصور جمال الدين يقدم على ضرب الضابط على وجهه وحصل الإشكال وتم تثبيت المدعى عليهم وتم إيقاع المدعى عليه منصور جمال الدين على الأرض واصطدم بخزانة الأسلحة الحديدية فأُصيب بجرح في رأسه وسال دمه، كما لم يشاهد إقدام المدعى عليه منصور جمال الدين على ضرب أي من العناصر إذ كان عصبياً ومستفزّاً، وبعد إجلاسه قال للعناصر بأنه إبن البقاع وسوف يدفعون الثمن هم وأهلهم،

وأفاد المدعى عليه منصور جمال الدين أنه بعد الانتهاء من المشاركة في مظاهرة للحزب الشيوعي في بيروت وأثناء عودته إلى البقاع ولدى وصوله إلى حاجز ضهر البيدر حوالي الساعة الخامسة عشر شاهد الفان الذي يقلّ مناصرين للحزب الشيوعي بينهم أشقّائه محمد وعبد الخالق فعلم أنه تمّ إصعادهم إلى مبنى الحاجز وقيل له أن ذلك بسبب علم الحزب الشيوعي في الفان فلحقهما، وبعد أن أبرز هويّته بادره الضابط المسؤول بالضرب بالمسدّس على رأسه مرّتين وأمر العناصر بضربه، ولاحقاً حضر الصليب الأحمر وتم نقله إلى المستشفى للمعالجة، وأنه يعتبر أن ما حصل معه بمثابة فشّة خلق من الضابط والعناصر بسبب انتمائه الحزبي، وأنه كان يتحدّث عبر الهاتف أثناء صعوده على الدرج وقد أغلق الخط عندما وصل إلى غرفة رتيب الخدمة، وأنه سأل شقيقاه عن سبب توقيفهما فأجابوه بسبب علم الحزب الشيوعي، وأنه لم يقدم على ضرب الضابط المسؤول كما لم يحصل أن حاول الضابط سحب هاتفه الخليوي، كما لم يقدم على تهديد أي شخص، وأرفق تقريرين منظّمين من قبل الطبيبين الشرعيين الدكتور غسان الديراني والدكتور طوني السكاف يفيدان بأنه مصاب

هامش

بجرح على الصدغ الأيسر وتم تقطيبه بخمسة قطب وجرح آخر في فروة الرأس للجهة اليسرى وقطّب أربعة قطب ورضوض متعدّدة في أماكن مختلفة من الجسم ومنحه تعطيل عن العمل لمدة أسبوع، وهذا ما صرّح به أيضاً رئيس مركز زحلة الطبي النقيب الطبيب إميل أبو حيدر في تقريره المنظّم بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢،

وفي التحقيق الاستنطاقي، أنكر المدعى عليه منصور جمال الدين جميع الأفعال المسندة إليه وأضاف بأنه لم يكن يتحدّث على الهاتف داخل الغرفة وأن الضابط المسؤول لم يطلب منه عدم التحدّث على الهاتف ولم يحصل مشادة بينهما على ذلك، بل إنه عندما كان ينحني لتقديم هويّته إلى هذا الأخير بادره بضربه على رأسه بكعب المسدّس وتعرّض للضرب من باقي العناصر ولم يقم بتهديد أو شتم أو مقاومة أي من العناصر الموجودين،

وأنكر المدعى عليه محمد جمال الدين جميع الأفعال المسندة إليه وأضاف بأنه لدى وصوله هو وشقيقه عبد الخالق جمال الدين على حاجز ضهر البيدر طلب عنصر الحاجز إدخال الأعلام الحزبية، ولدى سؤاله عن سبب ذلك أجابه بأنه قد يصطدم بوجهه، ولم يمتثل لطلبه كون لا مبرّر لذلك، وبسبب إصرار العنصر المذكور على ذلك أجابه بأنه (مستقصد) الحزب الشيوعي فطلب منهم التوجّه نحو باحة التفتيش ولدى طلب هويّته صرّح بأنه يريد التحدّث مع الضابط المسؤول وسوف يسلّمه هويّته، فصعدا إلى المبنى وحضر الضابط إلى غرفة رتيب الخدمة وفي هذه الأثناء حضر شقيقه المدعى عليه منصور جمال الدين فحصل جدال بينه وبين الضابط حول إجراء مكالمة هاتفية أراد شقيقه إجرائها مع المحامية ميّادة الرفاعي، إلا أن الضابط أخذ منه الهاتف بالقوّة ووقع على الأرض ثم بدأ بضرب شقيقه منصور بالمسدّس على رأسه فسال دمه ولدى تدخّله لتهدئة الاشكال أقدموا على ضربه مع شقيقه، وبدأ هذا الأخير بالهذيان من جرّاء الضرب على رأسه فتم نقله إلى المستشفى للمعالجة،

وأنكر المدعى عليه عبد الخالق جمال الدين جميع الأفعال المسندة إليه وأضاف بأن لدى مروره على الحاجز رفض حامل العلم إدخاله، ثمّ حصل جدال حول هذا الأمر وتم إدخاله مع شقيقه إلى مبنى الحاجز وبعد قليل لحق بهما شقيقه المدعى عليه منصور جمال الدين، وأثناء تكلّم هذا الأخير عبر الهاتف نزعه من يده الضابط المسؤول ثم حصل جدال انتهى بضرب شقيقه منصور على رأسه بالمسدّس من قبل الضابط وتوالى على ضربه عناصر المخفر مما

هامش

أفقده الذاكرة لحوالي نصف ساعة وسال دمه من رأسه وبعد حوالي نصف ساعة نُقل إلى المستشفى للمعالجة،

وكرّر الشاهد الملازم إيلي أبو رجيلي إفادته أثناء التحقيقات الأوّلية،

وأفاد الشاهد النقيب طارق بدران أنه أثناء وجوده في المنزل تلقى اتصالاً من الملازم أبو رجيلي وأخبره بحدوث إشكال فحضر إلى المركز لمباشرة التحقيقات، ولدى وصوله إلى المركز استعلم حول ظروف وسبب الحادث فأخبره العناصر أنه لدى وصول فان للحزب الشيوعي طُلب من السائق إدخال العلم إلى الداخل فرفض المسؤول عن الحزب إدخال العلم معتبراً أن ذلك يشكّل استفزازاً للحزب الشيوعي، وأن المدعى عليه محمد جمال الدين رفض إبراز هويّته فأصعد إلى المبنى ولحقه شقيقه عبد الخالق جمال الدين، ولدى دخولهم إلى الفصيلة اعترضوا على تصرّفات الحاجز فنادى رتيب الخدمة الضابط المسؤول، وفي هذه الأثناء دخل المدعى عليه منصور جمال الدين وهو يصرخ بأنّ ذلك يشكّل تعدياً على الحزب الشيوعي وكان يتكلّم عبر جهازه الخليوي ويقول أنه تمّ توقيفهم لأنّهم يحملون علم الحزب الشيوعي فطلب منه الملازم أبو رجيلي عدم التحدّث عبر الهاتف فأجابه (لا أنت ولا الأكبر منّك بيمنعني) فحاول الملازم سحب الهاتف من يده فوقع الهاتف على الأرض، وأنه سمع بأن المدعى عليه منصور جمال الدين أقدم على ضرب الملازم على وجهه، وبعدها حصل تضارب بين المدعى عليه منصور والعناصر وسقط على الأرض فاصطدم رأسه بالخزانة الحديدية،

<u>ثانياً: في الأدلة</u>

تأيّدت هذه الوقائع بالأدلة الآتية:

١- الادعاء،

٢- التحقيقات الأولية والاستنطاقية،

٣- التقارير الطبيّة،

٤- أقوال المدعى عليهم،

٥- إفادات الشهود،

هامش

٦- أوراق الدعوى كافة ومجمل التحقيق،

ثالثاً: في القانون

حيث يُستفاد من الوقائع المؤيَّدة بالأدلة المشار إليها أعلاه أن المدعى عليه محمد جمال الدين وأثناء مروره بتاريخ ٢٠١٧/٥/١ على حاجز ضهر البيدر على متن فان سانغ يونغ يقوده المدعو حسن سلهب وبداخله مناصرين للحزب الشيوعي اللبناني ومن بينهم شقيقه المدعى عليه عبد الخالق جمال الدين طلب منه عنصر التوجيه العريف إيلي الفرزلي إدخال علم الحزب الشيوعي إلى داخل الفان كي لا يصطدم به العلم الأمر الذي دفع بالمدعى عليه محمد جمال الدين للاستفسار عن سبب ذلك رافضاً إدخال العلم لاسيّما أن العريف الفرزلي أفاد أثناء التحقيقات الأولية أن سبب طلبه إدخال العلم هو كي لا يصطدم به ولم يكن الدافع وراء ذلك أي سبب يتعلّق بالمحافظة على النظام العام أو على السلامة المرورية بحيث كان بإمكان عنصر التوجيه تجّنب العلم نظراً لصغر حجمه وبالتالي يصبح طلب إزالة العلم في الظروف التي تمّ عرضها من شأنه أن يُشعر المدعى عليه محمد جمال الدين بالاستفزاز، فإذا صح القول بأنه كان بإمكان هذا الأخير الامتثال إلى طلب عنصر التوجيه بإدخال العلم وتجّنب الحادثة فيصح القول أيضاً أنه كان بإمكان عنصر التوجيه تجنّب العلم وتفادي الحادثة أيضاً، وأنه لدى استجلاء هويّته رفض إعطاء الهوية إلى العريف الفرزلي وذلك بهدف التحدّث مع الضابط المسؤول والتأكّد من حقيقة الدافع وراء الطلب بإزالة العلم، وما يؤكّد ذلك صعوده إلى مبنى الفصيلة دون أي مقاومة أو تمنّع وقام بتسليم هويّته إلى رتيب الخدمة، ما ينفي مقاومته لأي عنصر أمني يقوم بتطبيق الشرائع أو الأنظمة أو قرار قضائي أو أي أمر أو تعليمات صادرة تقضي بإزالة الأعلام المذكورة، الأمر الذي يقتضي معه منع المحاكمة عنه لناحية جنحة المادة /٣٨٠/ من قانون العقوبات لعدم توافر العناصر الجرمية بحقّه،

وحيث إنه يتبيّن من التحقيقات الأوّلية والاستنطاقية ومن إفادات الشهود أن المدعى عليه محمد جمال الدين لم يقدم على شتم أو تحقير أو تهديد أو الذم بالعناصر الأمنية الموجودة سواء على الحاجز أو داخل الفصيلة ما يقتضي منع المحاكمة عنه لناحية المادّتين /٣٨٣/ و/٣٨٦/ من قانون العقوبات لانتفاء الدليل بحقّه،

هامش

ثانياً: منع المحاكمة عن المدعى عليهما محمد علي جمال الدين وعبد الخالق علي جمال الدين المبيّنة هويّاتهما أعلاه، بالنسبة للجنح المنصوص عنها في المواد /٣٨٠/ و/٣٨٣/ و/٣٨٦/ من قانون العقوبات لانتفاء الدليل بحقّهما،

ثالثاً: تدريك المدعى عليه منصور جمال الدين الرسوم والنفقات كافة.

قراراً صدر في بيروت بتاريخ. ٢/ ٨/ ٢٠١٧

قاضي التحقيق العسكري الأول

مفوض الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية

هامش

وحيث إنه يتبيّن من الوقائع والأدلة المعروضة أعلاه لاسيّما إفادات الشهود أن المدعى عليه عبد الخالق جمال الدين كان موجوداً داخل الفان وأنه لحق بشقيقه محمد جمال الدين إلى داخل مبنى الفصيلة وأنه لم يقم بأي فعل سلبي أو إيجابي من شأنه مقاومة أو شتم أو تهديد أو تحقير أو ذم بالعناصر الأمنية سواء الموجودين على الحاجز أم داخل الفصيلة ما يقتضي منع المحاكمة عنه بالنسبة للجنح المنصوص عنها في المواد /٣٨٠/ و/٣٨٣/ و/٣٨٦/ من قانون العقوبات لانتفاء الدليل بحقه،

وحيث إنه يتبيّن من الوقائع والأدلة المعروضة أعلاه لا سيّما أقوال المدعى عليهم وإفادات الشهود إقدام المدعى عليه منصور جمال الدين أثناء وجوده داخل غرفة رتيب الخدمة على الاتصال بأحد الأشخاص وإخباره بأنه تمّ توقيف شقيقيه بسبب أعلام الحزب الشيوعي عندها طلب منه الملازم أبو رجيلي عدم التحدّث عبر الهاتف دون أن يمتثل لطلبه ولدى محاولة هذا الأخير سحب الهاتف من يده بالقوّة حصل تضارب بينهما، كما أقدم على تهديد العناصر الأمنية المتواجدين في المخفر موجّهاً لهم عبارة أنه إبن بعلبك وأنّهم سوف يدفعون الثمن هم وأهلهم، وأن هذه الأفعال تؤلّف الجنحتين المنصوص عنهما في المادّتين /٣٨١/ و/٣٨٣/ معطوفتين على المادّة /٢٥٢/ من قانون العقوبات ويقتضي الظن به تبعاً لذلك وإيجاب محاكمته أمام المحكمة العسكرية الدائمة، ومنع المحاكمة عنه بالنسبة للجنحة المنصوص عنها في المادة /٣٨٦/ من قانون العقوبات لانتفاء الدليل بحقّه،

لذلك،

نقرّر وفقاً وخلافاً للمطالعة:

أولاً: الظن بالمدعى عليه منصور علي جمال الدين، المبيّنة هويّته أعلاه، بجنحتي المادّتين /٣٨١/ و/٣٨٣/ معطوفتين على المادة /٢٥٢/ من قانون العقوبات وإيجاب محاكمته أمام المحكمة العسكرية الدائمة ومنع المحاكمة عنه بالنسبة لجنحة المادة /٣٨٦/ من قانون العقوبات لانتفاء الدليل بحقّه،